مجلة آفاق للأبحاث السياسية والقانونية
المجلد 04 العدد 07 جوان 2021
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/744

مقومات الدولة المدنية في ظل ثورات الربيع العربي

دراسة للحالة الليبية

The foundations of the civil state in light of the Arab Spring revolutions A study of the Libyan case

- الدكتور: صالح محمد عبد السلام[1]
- باحث مهتم بقضايا التحول الديمقراطي في العالم العربي – فرنسا

الملخص:

لقد شكلت ثورات الربيع العربي عام 2011 أملاً جديداً وفرصة أستثنائية للشعوب العربية نحو الانتقال للدولة المدنية الديمقراطية، والقطع التام مع أنظمة الأستبداد والقهر السياسي، والتخلف الاقتصادي والاجتماعي. حيث كشفت تلك الثورات عن مدى هشاشة هياكل السلطة القائمة في تلك البلدان وافتقارها لأبسط مقومات الدولة. وكحال أي ثورة من الثورات، ومع تعدد الاتجاهات والرؤى الفكرية والسياسية وفي خضم أحداث تلك الثورات وماتلاها؛ سعت هذه الدراسة للبحث عن الحد الأدني من المقومات و الأسس اللاّزمة لبناء دولة مدنية ديمقراطية حديثة استجابةً لتطلعات تلك الشعوب التواقه للتحرر، والانتقال للحكم المدني الديمقراطي التداولي السلمي، وركّز البحث على الحالة الليبية لخصوصية ما – كما أظهرت الأحداث والتطورات اللاّحقة – حيث لم يرق للبعض ماتحقق من نجاحات في هذا المسار، فبدأت تلك الدول تحيك المؤامرات وتدس الدسائس والمكائد لافشال المسار السلمي نحو الديمقراطية والدولة المدنية حتى لاتنتقل التجربة لها وتهدد كراسى من يعتلون السلطة في تلك البلدان.

الكلمات المفتاحية: الربيع العربي؛ الثورة الليبية؛ نظام ديمقراطي؛ الدولة المدنية؛ مقومات الدولة المدنية.

Abstract:

The Arab Spring revolutions in 2011 constituted a new hope and an exceptional opportunity for the Arab peoples towards the transition to a democratic civil state, and a complete break with the regimes of tyranny, political oppression, and economic and social backwardness. As these revolutions revealed the fragility of the existing power structures in those countries and their lack of the most basic elements of the state. And as with any revolution and with multiple trends and intellectual and political visions, and in the midst of the events of those revolutions and their consequences. This study attempted to search for the minimum elements and foundations necessary to build a modern democratic civil state in response to the aspirations of those peoples who are eager for liberation and the transition to peaceful, deliberative, democratic civil rule. The research focused on the Libyan case of a specificity - as subsequent events and developments showed - some of the successes achieved

[1] . دكتوراه في القانون العام – فرنسا.

in this path did not live up to some, so those countries began weaving plots and invading intrigues and intrigues to thwart the peaceful path towards democracy and the civil state so that the experience does not transfer to it and threatens the chairs of those who occupy power in that path the countries.

***Key words**: Arab Spring; Libyan revolution; Democratic system; Civil State; The foundations of the civil state.*

- **مقدمة**

لازال موضوع قيام الدولة المدنية يطرح نفسه بقوة في ليبيا بعد الثورة، خصوصاً بعد العدوان على طرابلس في أبريل 2019 من طرف خليفه حفتر وداعميه عربياً ودولياً؛ وقد ورثت ليبيا – كما نعلم – بعد ثورة السابع عشر من فبراير تركة ثقيلة متخنه بجراح ومظالم النظام السابق (1969-2011)، ولعلّ من أبرزها بل وأهمها غياب مقومات الدولة المدنية، فضلاً عن إنعدام التنمية الحقيقة في بلد يسبح على بحيرة من النفط، ووفرة متنوعة في المصادر والثروات الطبيعية، مع خصوصية استثنائية في موقع جغرافي متميز؛ كل ذلك بسبب عدم وجود نظام سياسي حقيقي يملك قواعد راسخة لممارسة الانتقال السلمي للسلطة، بل لانغالي بالقول: أن سنوات ماقبل الربيع العربي لم يكن للدولة وجود بالمعنى الدستوري والقانوني المعاصر بسبب عدم وجود مؤسسات سياسية وإدارية مستقرة، فضلاً على الاستغلال المتعمد والممنهج للتركيبة القبلية للمجتمع من قبل رأس النظام من خلال اطروحاته وخُطبه؛ لضمان استمرار سيطرته على المجتمع وبقائه في الحكم، مما انعكس سلباً على كيان وثقافة المجتمع، وحال دون بناء دولة مدنية حديثة مع تلك الاطروحات والأفكار المنقطعة الصلة بالواقع.

لذا، شهدت البلاد تراجعاً حاداً على كل المستويات خلال سنوات حكم القذافي مقارنة بالعهد الملكي، تولّد عن هذا التراجع تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية وعسكرية بعد قيام ثورة السابع عشر من فبراير، تحديات فرضت نفسها بسبب الغياب التام لمقومات الدولة المدنية أو دولة المواطنة خلال حكم القذافي، هذه التحديات انعكست على أمن واستقرار المواطن؛ بل على الاستقرار السياسي والاجتماعي لدول الجوار الليبي.

فثورات الربيع العربي التي ضربت العديد من بلدان العالم العربي عام 2011 كشفت عن مدى هشاشة هياكل السلطة في هذه البلدان وافتقارها لأبسط مقومات الدولة، ومن ثم شكلت أزمة بناء الدولة التحدي الرئيسي أمام هذه الثورات، وأمام المجتمع الدولي الذي أيد ودعم بعض من هذه الثورات – لحاجةً في نفس يعقوب– كما هو الحال في الثورة الليبية.

- **إشكالية البحث:**

تسعى هذه الدراسة لمعرفة ماهي المقومات اللاّزمة أو الحد الأدنى منها لقيام دولة مدنية في ليبيا بعد ثورة السابع عشر من فبراير عام 2011 في ظل ضبابية المواقف من الصراع القائم بين مشروع الدولة المدنية الذي تمثله حكومة الوفاق الوطني، ومشروع عسكرة الدولة الذي يقوده خليفة حفتر وداعميه؟ لذا، نركز في هذه الورقة على البحث عن أبرز تلك المقومات أو الأسس اللاّزمة لبناء الدولة المدنية وفق تطلعات الشعب الليبي التي عبر عنها في

عديد المناسبات منذُ إعلان التحرير عام 2011. على أن نستكمل هذه الدراسة – بعون الله تعالى – ببحث أخر حول تحديات الدولة المدنية في ليبيا بين الحل السياسي والحسم العسكري.

- أهمية الموضوع:

تنبع أهمية هذا الموضوع من خلال معرفة لماذا الدولة المدنية لازالت عصية على التأسيس في ليبيا بعد الثورة؟ أيضاً البحث عن الأسباب الحقيقية للانقسام السياسي والمجتمعي داخل المجتمع الليبي بين الداعمين لخليفة حفتر من جهة، والذي يتخذ من الشرق الليبي مركزاً لانطلاق عملياته العسكرية على طرابلس بمساعدة ودعم وتواطؤ عربي وروسي وأوروبي، وبين أولئك الداعمين لحكومة الوفاق الوطني المعترف بها دولياً ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الليبي كتركيا وقطر، مما يُنذر بإطالة أمد الصراع بعد التدخل الروسي على الأرض، الذي قد يؤدي في لحظة ما إلى إقرار واقع جديد والذهاب إلى تقسيم البلاد.

- خطة البحث:

تحتاج الإجابة على هذه التساؤلات إلى تفصيل ليس بالإمكان تناوله في هذه الورقة؛ فلا الوقت ولا المساحة المتاحة تسمح بذلك، وبالتالي سينصب جلّ اهتمامنا هنا على أبرز تلك المقومات، لهذا الغرض تم تقسيم البحث إلى مطلبين: يهدف الأول إلى توضيح مفهوم الدولة المدنية التي تُريد تلك الشعوب المنتفضة انشاءها في ظل علاقات القوى الدولية، والانقسام التي باتت تميل وبشكل فجّ إلى تغليب مصالحها الاقتصادية على الشعارات البراقة التي تتغنى بها منذ وقت طويل في مجال الديمقراطية وحقوق الانسان، ومحاولة التمييز بينها وبين بعض المفاهيم التي قد تلتبس أو تختلط بها، كمفهوم الدولة العلمانية؛ أما المطلب الثاني فخصص لدراسة المقومات الرئيسة لبناء دولة مدنية في ليبيا اليوم على الشكل التالي:

المطلب الأول– مفهوم الدولة المدنية المنشودة في ليبيا

المطلب الثاني– المقومات الرئيسة لبناء دولة مدنية في ليبيا

المطلب الأول: مفهوم الدولة المدنية المنشودة في ليبيا

النقاش حول مفهوم الدولة المدنية المنشودة ومقوماتها في بلدان الربيع العربي عامةً وليبيا خاصةً لازال كما يرى البعض يخضع إلى خصوصيات النزاع ومجريات الصراع على السلطة، لكن ذلك لايعني المبالغة في الاعتراف بصعوبة التفكير في أمر الدولة المدنية على الصعيد العربي[1].

لذا نسعى في هذا المطلب إلى الحديث عن مفهوم الدولة التي ينشدها الليبيون – في الفكرين العربي والغربي مع التعريج عند الاقتضاء على موقف الإسلام منها كونها مفهوم غربي النشأة؛ وغني عن القول: أن مصطلح الدولة المدنية لايشكل لدى الشعوب الغربية في الوقت الحاضر مادة أو موضوعاً يدخل ضمن دائرة اهتماماتهم

[1]- معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، **آفاق الدولة المدنية بعد الانتفاضات العربية**، بيروت، 2013، متاح على شبكة المعلومات الدولية، ص 8.

البحثية هناك؛ لأن تلك الشعوب تعيش ديمقراطية لاتشعر معها بحاجة مُلحّة لتطويرها أو النظر في جذورها وتحدياتها، ولذلك غاب اهتمام المراجع العالمية الغربية عن البحث في هذه المسألة.

لذا سوف نتطرق وفي نقاط متتالية لمعنى الدولة لغةً، ثمُ استعمالات المصطلح في المعاجم السياسية على وجه التحديد(أولاً)، قبل الانتقال لبيان معنى المدنية لغةً وتطور هذا المعنى وصولاً لميلاد أو تبلور وتشكل مصطلح الدولة المدنية (ثانياً).

أولاً: معنى الدّولة في اللغة والاصطلاح

سنبحث في هذه الفقرة معنى الدّولة لغةً، ثم نبحثه اصطلاحاً من خلال المعاجم المتخصصة واستعمالها لهذا المصطلح.

– **من الناحية اللغوية:** نجد أن تاج العروس وصحاح العربية للجوهري قد تناول مفردة الدولة في مادة (دول)، حيث يُشير إلى أن الدّوْلةُ والدُّوْلةُ: العُقبة في المال والحرب، وقيل: الدُّولة، بالضم في المال، والدّوْلة بالفتح في الحرب؛ ويقول الجوهري: الدُّوْلة، بالفتح، في الحرب أن تُدال إحدى الفئتين على الأخرى، يقال: كانت لنا عليهم الدّولة، والجمع الدُّوَلُ. والدُّولة، بالضم، في المال؛ يقال صار الفيْ دُولة بينهم يتداوَلونه مَرَّة لهذا ومرة لهذا، والجمع دُولات ودُوَلٌ.[1]

هذا الاستعمال أو المعنى أستقر تقريباً في كثير من المصادر اللغوية العربية، ففي لسان العرب في مادة (دول) يقول الزجاج: الدُّولة اسم الشيء الذي يتداول، والدَّوْلةُ الفعل، والانتقال من حالٍ إلى حال. وقال الليث: الدَّوْلة والدُّولة لغتان، ومنه الإدالة والغلبة. وأدَلنا الله من عدونا: من الدَّوْلة؛ يقال: اللهم أدلني على فلان وانصرني عليه.[2] لكن بالبحث في المعاجم اللغوية الغربية، نجد مثلاً قاموس لوروبير الفرنسي يُعرف الدّولة بأنّها:" مجموعة إنسانية ثابتة على أرض محددة وتخضع إلى نفس السلطة؛ ومن مرادفاتها أيضاً الأمة والبلد والسلطة". كذلك من بين المعاني التي يشير لها مصطلح الدولة:" مجموع الخدمات أو المصالح التي تدير البلد". وأيضاً:" سلطة سيادية تمارس على شعب وعلى أرض محددة بحدود".[3]

من جملة هذه التعاريف يمكن أن نلحظ الآتي:

– أن التعاريف اللغوية العربية لمصطلح الدولة تعالج المصطلح جذرياً من حيث البناء اللغوي والدلالات المتعددة للكلمة. بتعبير أخر، التعاريف العربية تغوص في التفاصيل بخلاف التعاريف اللغوية الفرنسية، التي هي في حقيقتها وبالتمعن فيها يتضح أنها تتناول المعنى الاصطلاحي لكلمة الدولة.

– أن الدولة في العربية تحظى بمعنى لغوي وأخر اصطلاحي بخلاف الحال – على سبيل المثال – في اللغة الفرنسية كما رأينا.

فالدولة في اللسان العربي تُطلق بمعان عدّة، ومنها:

---

[1]– إسماعيل الجواهري، **تاج اللغة وصحاح العربية**، دار الحديث، القاهرة، 2009، ص 394.

[2]– محمد بن مكرم ابن منظور، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، 1414 هـ، مجلد 11، ص 252 ومابعدها.

[3]- *Le Robert illustré 2018, nouvelle édition millésime, 2018, Paris, p.689.*

1- مصدر دال: انتقل من حالٍ إلى حالٍ

2- الاستيلاء والغلبة

3- الدولة في الحرب بين الفئتين: أن تُهزم هذه مرة وهذه مرة

4- الشيء المتداول من مالٍ أو نحو ذلك.[1]

لكن يبدو أن هذه الدلالات اللغوية لمفهوم الدولة في اللسان العربي شهدت مؤخراً تطوراً، فقد استعملت أغلب التيارات والدوائر والمذاهب الفكرية المعاصرة في العالم العربي هذا المصطلح مع اختلاف معناه من تيار إلى أخر ومن مذهب إلى آخر بحسب الدائرة الفكرية التي استخدم فيها !

فالمعجم الوسيط (كمعجم لغوي) يُعرف الدّولة بأنّها:" مجموعة كبيرة من الأفراد يقطن بصفة دائمة إقليماً معيناً ويتمتع بالشخصية المعنوية وبنظام حكومي وبالاستقلال السياسي".[2] وبالتالي يمكننا القول: أن الدلالة اللغوية لمفردة الدولة في اللسان العربي اصبحت توافق أو تتطابق تماماً مع الدلالة الاصطلاحية لمفردة الدولة. إذا ماهي الدولة اصطلاحاً؟

- **من الناحية الاصطلاحية** يطرح مفهوم الدّولة في الاصطلاح العربي عدد من الإشكاليات التي تتقاسمها وجهات نظر عديدة، لكن هي قليلة جداً تلك الدراسات التي تهتم بتحديد مفهوم الدولة في اللسان والاصطلاح العربي. فالمصطلح الذي استخدمه العرب للتعبير أو الحديث عن الدولة أو المجتمع السياسي هي (المدينة)، وهي على ما يبدو محاولة لنقل الكلمة اليونانية *Polis* والأخرى *Politeia*.[3]

وعند الرومان في العصور الوسطى (*Res publica*) و (*Civitas*).[4] ويذكر بعض أساتذة السياسة العرب أن ثمة ما يقارب مائة وخمسون تعريفاً للدولة.[5] في حين تذهب موسوعة السياسة لعبد الوهاب الكيالي إلى تعريف أكثر تفصيلاً لمفردة الدولة، فهي تعني:" الكيان السياسي والاطار التنظيمي الواسع لوحدة المجتمع والناظم لحياته الجماعية وموضع السيادة فيه، بحيث تعلو إرادة الدولة شرعاً فوق إرادات الأفراد والجماعات الأخرى في المجتمع، وذلك من خلال امتلاك سلطة إصدار القوانين واحتكار حيازة وسائل الإكراه وحق استخدامها في سبيل تطبيق القوانين بهدف ضبط حركة المجتمع وتأمين السلم والنظام، وتحقيق التقدم في الداخل والأمن من العدوان في الخارج".[6]

---

[1]- الجواهري، **تاج اللغة وصحاح العربية**، مرجع سبق ذكره، ص 394.

[2]- المعجم الوسيط، ط4 ، 2004، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ص 304.

[3]- برنارد لويس، **لغة السياسة في الإسلام، ط1**، تر: إبراهيم شتا، دار قرطبة، 1993ص 57.

[4]- محمد محمد أبو عجور، **الدولة المدنية التي نريد، ط2**، دار الكلمة للنشر والتوزيع، المنصورة، 2012ص26.

[5]- سعد الدين إبراهيم، **المجتمع والدولة في الوطن العربي، ط1**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988ص 41. كذلك أنظر د. ماجد إبراهيم الزميع، **الدولة المدنية بين الاتجاه العقلي الإسلامي المعاصر والاتجاه العلماني: دراسة عقدية، ط1**، دار الهدي النبوي للتوزيع والنشر، القاهرة، 2013ص 33.

[6]- عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة، ج2**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص 702.

يُعرّف ماجد الزميع في مؤلفه حول الدولة المدنية بين الاتجاه العقلي الإسلامي المعاصر والاتجاه العلماني، الدولة في الاسلام بأنّها عبارة عن: "مجموعة من الأفراد المسلمين بحسب الغالب، يقيمون في دار الإسلام، ويلتزمون بالقواعد والضوابط الإلهية في نظام العقيدة والتشريع، ويخضعون لسلطة سياسية تلتزم بالامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية، وكفالة تحقيق ما أمرت به".[1] **لكن ما هو الحال في الفكر الغربي؟**

لم يكن استقرار مفهوم الدولة الحالي عند الغربيين بالأمر السهل، فقد مرّ هذا المفهوم بتطورات كبيرة، إذ تطلب الأمر مخاضاً طويلاً وعسيراً من البحث عن ما يمكن أن يوصف بالمبتغى والغاية من هذا المفهوم، بما يرقى بالحياة الاجتماعية العامة وينقلها إلى مرحلة متطورة من التمدن والرقي، حيث مرّت من " فكر أسس للسلطة المطلقة باسم الدين الكنسي، إلى فكر يتخلص بالتدريج من التسلط عبر فكرة العدالة بسلطة مطلقة للحاكم بحسب نظرية العقد الاجتماعي لهوبز، إلى فكرة الدولة بسلطات تشريعية وتنفيذية مقيدة بعقد اجتماعي وفق نظرية جون لوك، إلى فكرة سمو الإرادة العامة للمجتمع التي يكون الشعب فيها حاكماً بها ومحكوماً بما تقرر من قوانين تعمل على تنفيذها حكومة من ايجاد هذه الإرادة العامة ذاتها".[2]

غني عن القول: أن جذور أو بدايات هذا المفهوم ترجع إلى الفيلسوف اليوناني أفلاطون[3](427-347) قبل الميلاد. حيث "كان يرى بأن الدولة هي جماعة من الناس الأحرار المتساويين، يرتبطون فيما بينهم بأواصر الأخوة، ويطيعون- لبقاء النظام في المدينة – الحكّام المستنيرين أولى الرعاية والحزم، الذين اتخذوهم رؤساء ويخضعون للقوانين التي ليست إلا قواعد العدل ذاته".[4]

تتابع بعد ذلك المؤرخين والفلاسفة الغربيين على استعمال هذا المصطلح في كتاباتهم؛ مع اختلاف في الاستعمال بين الفكر الليبرالي والفكر الشيوعي الماركسي الاشتراكي.

فالاتجاه الأول: يركز في تعريفه لمفهوم الدولة على العلاقة الوطيدة بين مفهوم الدولة وفكرة السيادة وحقوق المواطنة.[5] وهذا الاتجاه سائد في دول أوروبا الغربية كفرنسا على سبيل المثال. فلو نظرنا في قاموس المصطلحات القانونية الفرنسي لوجدناه يُعرّف الدّولة بأنّها: " مجموعة أو وحدة طبيعية من سكان يعيشون على إقليم ويخضعون إلى سلطة سياسية منظمة لديها نظام قانوني يضمن استقلالها".[6] في حين ذهب **الاتجاه الثاني** (الماركسي) في تعريفه لمفهوم الدولة بإبراز " صلة الدولة بالهيكل الطبقي وعلاقاته، ودورها كأداة للضبط الاجتماعي، والقهر السياسي، في ظروف اجتماعية معينة".[7]

---

[1]- ماجد إبراهيم الزميع، **الدولة المدنية بين الاتجاه العقلي الإسلامي المعاصر والاتجاه العلماني: دراسة عقدية، ط1**، 2013، دار الهدي النبوي للتوزيع والنشر، القاهرة، ص 40.

[2]- أحمد بوعشرين الأنصاري، **مفهوم الدولة المدنية في الفكر الغربي والاسلامي**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أبريل، 2014، ص 19.

[3]- اسمه الحقيقي أريستوقلس، وإفلاطون هي كنيته ومعناها ذو الجبهة العريضة. راجع د. ماجد الزميع، مرجع سبق ذكره، ص 35.

[4]- ثروت بدوي، **النظم السياسية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1989، ص 24

[5]- ماجد الزميع، مرجع سبق ذكره، ص 35.

[6]ينظر في هذا التعريف:

- *Le dictionnaire du vocabulaire juridique de l'étudiant en licence de droit, Litec, 2009, Paris, p.162.*

[7]- ماجد الزميع، مرجع سبق ذكره، ص 35-36.

يمكن القول: من عرض هذه التعريفات المتباينة للاتجاهات والمدارس الفكرية العربية والغربية، أن الدولة في الاصطلاح هي عبارة عن كيان أو هيئة تقوم على عناصر ثلاث:

- **الأول:** حيز مكاني ويطلق عليه إقليم الدولة
- **الثاني:** مجموعة بشرية ويطلق عليهم الشعب
- **الثالث:** سلطة سياسية يخضع لها الشعب ويطلق عليها حكومة تتولى تصريف شؤون الشعب الداخلية، وتدير علاقاتهم الخارجية مع باقي الدول، وتتحمل مسؤولية الدفاع عنهم وحمايتهم ضد الاعتداء الخارجي.

فالدولة إذاً هي كيان سياسي وقانوني تمتله حكومة تعمل على تلبية مصالح الشعب وتسعى إلى المحافظة على أمن إقليمه وسيادته. لكن تظل مدنية الدولة مايميز دولة عن أخرى من حيث التقدم والرقي في سلم الحضارة الإنسانية.

فما معنى المدنية؟

ثانياً: معنى المدنية في اللغة والاصطلاح

لأن التمدن " قدر الانسان؛ لأنّه هو بالذات أُعطيت له القدرة، وخلقت له الظروف للمدنية من قبل الله؛ حتى يتمكن من تحسين حالته ومن أن يتمدن"[1]،سنبحث في هذه الفقرة معنى المدنية لغةً، ثم نبحثه اصطلاحاً لأهميته وموقعه في موضوع هذه الدراسة، وفي كونه قضية تأتي في صلب مطالب ثورات الربيع العربي. فنبين المعنيين واستعمال هذا المصطلح.

– **من الناحية اللغوية** أصل المدنية في اللسان العربي من (مَدَنَ)، ومن اطلاقاتها: " فلان– مُدُوناً: أتى المدينة. (تَمَدَّن): عاش عيشة أهل المدينة وأخذ بأسباب الحضارة .... (تمدين): عاش عيشة أهل المدن وتنعم وأخذ بأسباب الحضارة. (المدنية): الحضارة واتساع العمران. (المدينة)،: المصرٌ الجامع، (ج) مدائن، ومُدن. واسم يثرب مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم، غلبت عليها"[2]؛ فالمدنية لغةً نسبة للمدينة والتي تقابل القرية، بتعبير أخر، المدينة تعني الحضارة والعمران، وساكنها هو المدنيّ أي الإنسان المتحضر، وتستعمل في وقتنا الحاضر للدلالة لكل ما هو خلاف عسكري[3].

– **من الناحية الاصطلاحية:** فالمدنية كما يرى البعض من أكثر المصطلحات جدليةً في الثقافة العربية المعاصرة، حيث اختلاف التيارات الفكرية يحول دون وجود تعريف متفق عليه، ويرجع ذلك في نظرهم إلى عدّة أسباب أهمها:

أولاً: أن مصطلح الدولة المدنية ينتمي في الأصل إلى فضاء معرفي وحضاري مغاير تماماً لتاريخ الحضارة العربية، وبالتالي فهو متصل– في واقع الأمر– بوشائج قوية بالتاريخ الأوربي، تحديداً فيما يتعلق برفض تلك الشعوب إلى تسلط الكنيسة الذي كان سائداً خلال القرون الوسطى، ممّا ولد كره لدى الناس لفكرة الحكم الديني الكنسي.

---

[1]– شمس الدين سامي فراشري، **المدنية الإسلامية ورسالة همّة الهمام في نشر الإسلام**، تر: محمد الأرناؤوط، دار الكتاب المصري، القاهرة، 2012، ص 35.

[2]– المعجم الوسيط، مرجع سبق ذكره، ص 859.

[3]– أحمد محمد السعدي، **الدولة المدنية وموقف الإسلام منها**، مقال متاح على شبكة المعلومات الدولية، ص 44.

ثانياً: أن مصطلح الدولة المدنية لايشكل لدى الشعوب الغربية في الوقت الحاضر مادة أو موضوعاً يدخل ضمن دائرة اهتماماتهم البحثية هناك؛ لأن تلك الشعوب تعيش ديمقراطية لاتشعر معها بحاجة مُلحّة لتطويرها أو النظر في جذورها وتحدياتها، ولذلك غاب اهتمام المراجع العالمية الغربية عن البحث في هذه المسألة.[1]

وبالرجوع إلى المعاجم الغربية كمعجم لاروس الفرنسي (*Larousse*)، نجد أن كلمة "مدني تعني مايستمده المواطن من وضعه كعضو داخل المجتمع أو الهيئة الوطنية ضدّ كل ما هو عسكري أو ديني".[2]

فالمدنية هنا ترمز إلى كل ماهو ضدّ الكهنوتي والاستبدادي والعسكري، فالمصطلح كما يرى البعض ونتفق بدورنا مع هذا التحليل ووجهة النظر، في أنّ رفضه للكهنوتي لايعني رفضه للدين! فالدولة الدينية أو الكهنوتية التي يرفضها مصطلح المدنية في الغرب ليست موجودة لدينا في الثقافة أو الواقع التاريخي الإسلامي، لذا لاينبغي أن نحمّل المصطلح أكثر ممّا ينبغي،[3] وأن يراعي في فهمه السياقات والواقع التاريخي للمجتمعات الغربية موطن ميلاد هذا المصطلح. ويُعبر في الفلسفة اليونانية عن إدارة أمور المدينة ب (السياسة المدنية)، ويعرّفونها بأنّها: "علم بمصالح جماعة متشاركة في المدينة، ليتعاونوا على مصالح الأبدان، وبقاء نوع الإنسان".[4]

إذاً علينا أن نفهم أن مصطلح المدنية يُقصد به كل ماهو حضاري وإنساني ورافض للاستبداد والتسلط. فمصطلح المدنية اليوم له" وبمعنى أوسع ممّا مرّ، وتعني الحالة الراقية. واكتسبت كلمة المدنية مدلولاً أعمق من مدلولها اللغوي، واعتبرت غاية تتدرج الأمم فيها للوصول إلى أوجها تحت تأثير العلوم والفنون والصنائع".[5]

ويرى البعض أن ثمة أمور أساسية، ومضامين بدهية تتبادر إلى الذهن مباشرة حينما يُستعمل هذا المفهوم، وهي التي تضمنها المعنى اللغوي كما تقدم.[6]

فالمدني يقصد به كل " ماهو من لوازم الحياة في المدائن، وهو من لوازم مجتمع المدينة، التي يتجسد فيها الرقي في وسائل المعاش والثقافة والمساكن والملابس، سواء أكان في القيم المشتركة بين الدولة والمجتمع، أم في إطار الدولة، وهو الشكل الدستوري، أم في إطار المجتمع وهو التجمعات الأهلية".[7]

ويكاد يجمع جلّ الباحثون على جملة من الخصائص والقواسم المشتركة عند تعريف الدولة المدنية، أهمها:

1- يتفقون على المواطنة كمنطلق رئيس لتعريف الدولة المدنية؛ بمعنى أخر أن جميع أفراد الشعب في الدولة المدنية يُعدّون مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات من الناحية القانونية بصرف النظر عن انتماءتهم الدينية أو السياسية ...

---

[1]- أحمد محمد السعدي، مرجع سبق ذكره، ص 24 ومابعدها

[2]ينظر في هذا التعريف:

-Dictionnaire Larousse, sur le site : https://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/civil/16268?q=civil#16133

[3]- أحمد محمد السعدي، مرجع سبق ذكره، ص 25 ومابعدها.

[4]- محمد محمد أبو عجور، **الدولة المدنية التي نريد، ط2**، دار الكلمة للنشر والتوزيع، القاهر، 2012، ص 26.

[5]- **المجتمعان الأهلي والمدني في الدولة العربية الحديثة**، ط1، ، دار المدني، دمشق، 2002، ص 10. مشار إليه لدى د. ماجد الزميع، مرجع سبق ذكره، ص 45.

[6]- ماجد الزميع، مرجع سبق ذكره، ص 46.

[7]- أبو بلال عبد الله الحامد، **ثلاثية المجتمع المدني عن سر نجاح الغرب وإخفاقاتنا، ط1**، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2014، ص 15

2- النظام السياسي في الدولة المدنية نظام ديمقراطي، فالديمقراطية هي نظام حكم يقوم على الدستور والقانون بغض النظر عن شكل الدولة ملكية أو رئاسية ...

3- الدولة المدنية تدار عن طريق مدنيون يمثلون الشعب، فالدولة المدنية لايحكمها رجال دين أو عسكر.[1]

ونرى أن المطالبة اليوم بدولة مدنية في بلدان الربيع العربي وليبيا على وجه الخصوص بهذا المعنى لاشيء فيه، بل ويشكل العودة إلى الإسلام الصحيح والسليم، الإسلام غير المسيّس لمآرب ومصالح وأطماع الحكام. فالإسلام دعا ويدعو إلى إقامة الدولة على أسس من المدنية والتحضر والعمران، وترتيب نُظم تدابير الملك والحكم، وتاريخ الخلافة الإسلامية عامر بالنظم الحضارية، والمظاهر العمرانية، والنشاطات الثقافية بصورة لاينكرها إلاّ مُكابر، وقد كانت الثورة الحضارية التي حركها الإسلام هي المؤثر الرئيس في النهضة الحضارية الأروبية.[2]

ولأن التمدن كما سبقت الإشارة " قدر الانسان؛ لأنّه هو بالذات أُعطيت له القدرة، وخلقت له الظروف للمدنية من قبل الله؛ حتى يتمكن من تحسين حالته ومن أن يتمدن".[3] يمكن تعريف الدولة المدنية بأنّها: دولة تتنفس العدل بكل صوره وأشكاله، وتحفظه لكل أفرادها (مواطنين وغيرهم) دون تمييز بينهم، وتضمن نفاذ سيادة القانون على الجميع بدون استثناء. فهي إذاً دولة قانون ودستور وعدل، وهذا مايميزها عن الدولة غير المدنية دينية كانت أو عسكرية. وبالتالي فالدولة المدنية لها مقومات تميزها عن غيرها من الدول ستكون محور حديثنا في المطلب الثاني.

المطلب الثاني: المقومات الرئيسة للدولة المدنية في ليبيا

لا مندوحة من القول: أن الحديث عن مقومات الدولة المدنية يحتاج إلى كم هائل من الأبحاث والدراسات لبحثه وبيانه ودراسته بالشكل المناسب، وللإلمام بجميع عناصره وجوانبه المتعددة والمتزايدة يوماً بعد يوم. وفقاً لهذه الحقيقة لن نستطيع في هذه الصفحات المعدودة أن نُلم ونبحث كافة مقومات الدولة المدنية المنشودة في ليبيا وفي بلدان الثورات العربية اليوم بشكل عام.

عليه، سوف نتناول أهم المقومات أو مايمكن أن نسميه الحد الأدنى من الأسس والقواعد التي تسمح لمشروع الدولة المدنية أن يرى النور. هذه المقومات أو الأسس يمكن إرجاعها إلى ثلاثة أنواع: مقومات سياسية، مقومات اقتصادية وأخيراً مقومات اجتماعية.[4] وبالطبع فكل نوع من هذه المقومات يشمل جملة من القواعد والأسس اللاّزمة للوصول إلى دولة مدنية عصرية. ويمكن اختصار كل ذلك في أربعة مقومات رئيسة وهي: الديمقراطية (أولاً)، المواطنة (ثانياً)، المجتمع المدني(ثالثاً) وحقوق الإنسان (رابعاً).

---

[1]- راشد العريمي، **تحديات الدولة المدنية في العالم العربي والإسلامي، ط1**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2017، ص 8.

[2]- محمد محمد أبو عجور، **الدولة المدنية التي نريد**، مرجع سبق ذكره، ص 26-27.

[3]- شمس الدين سامي فراشري، **المدنية الإسلامية ورسالة همّة الهمام في نشر الإسلام**، تر: محمد الأرناؤوط، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 2012، ص 35.

[4]- أسس بناء الدولة المدنية الحديثة، سلسلة كتيبات الحوار الوطني، مؤتمر الحوار الوطني الشامل، بدون طبعة أو سنة طبع، متاح على شبكة المعلومات الدولية، ص 6.

أولاً: النظام السياسي في الدولة المدنية نظام ديمقراطي تعدُّدِي

من نافل القول: أن شكل النظام السياسي في دولة ما يؤثر على مجمل المسارات: السياسي، الاقتصادي والاجتماعي وخصوصاً الثقافي داخل وخارج الدولة. فالحقل السياسي بطبيعة الحال هو الميدان الأكثر تعبيراً عن هذا الواقع المتجدد المتغير داخل كل نظام سياسي ديمقراطي. فشكل النظام السياسي في دولة ما يؤثر بشكل إيجابي أو سلبي على عمل مؤسسات الدولة، وحقوق وحريات الأفراد والتداول السلمي للسلطة. كما يؤثر بشكل إيجابي أو سلبي على الصعيد الاقتصادي وعملية التنمية، ممّا ينعكس بالسلب أو الايجاب على حياة المواطن ورفاهيته والتوزيع العادل للثروات وتقديم الخدمات العامة، بل وعلى الابداع والابتكار في مختلف المجالات العلمية والثقافية والمجتمعية. وعلى هذا المنوال فشكل الأنظمة السياسة التي حكمت ليبيا قبل ثورة 2011 شكلت عوامل أساسية للمطالبة وباصرار على ضرورة قيام دولة مدنية ذات نظام ديمقراطي تعددي، وطي صفحة الانقلابات العسكرية وحكم الفرد في ليبيا. لقد أعاد الربيع العربي بشكل عام، والثورة الليبية بشكل خاص الحديث من جديد عن الدولة الديمقراطية بعد عقود من الحكم الفردي التسلطي الدكتاتوري الذي صادر وقمع الحريات، ومنع المواطن من حقه الطبيعي في مناقشة كل مايتعلق بدور الدولة في كافة المجالات، فتحول النظام القمعي الدكتاتوري في ليبيا قبل 2011 إلى نظام يعمل من خلال آلته القمعية على تدجين المجتمع بدلاً من تطويره وتثقيفه ووضعه على سكة الديمقراطية[1].

فالتحول الديمقراطي في ليبيا اليوم – كما في باقي بلدان الربيع العربي – يهدف إلى استرداد حق تقرير المصير الذي سلبته تلك الأنظمة التسلطية لبناء دولة مدنية قائمة على نظام ديمقراطي تعددي، قائم بدوره على مؤسسات سياسية راسخة تعمل على ترسيخ الديمقراطية وحقوق الانسان، وتضمن الانتقال السلمي للسلطة من ناحية، وتؤكد على العدالة الاجتماعية والاقتصادية وسيادة القانون من جهة أخرى[2].

السؤال الذي يطرحه نفسه، ماهو النظام الديمقراطي الذي نطالب به في بلدان لازال للقبيلة كلمتها وسطوتها ونفوذها؟ فضلاً عن أن الثقافة السياسية للمواطن لم تصل بعد إلى المستوى الذي يمكنه من قبول نتائج اللعبة السياسية الديمقراطية بكل روح ديمقراطية؟ هل الديمقراطية التمثيلية (الكلاسيكية) لازالت صالحة للاستيراد والتطبيق في مجتمعات ما بعد الربيع العربي؟

تنبع أهمية هذا السؤال من أن بعض بلدان الربيع العربي التي تبنت الديمقراطية كنظام سياسي في دساتيرها لم تلتزم به في التطبيق العملي ممّا أدي إلى غموض المفهوم ذاته؛ حيث أصبحت هذه النظم ذات طبيعة هجينة تجمع بين صفات الديمقراطية (نظرياً) وصفات التسلطية (واقعاً)، نظم شبه تسلطية، أو ديمقراطيات مزيفة[3].

---

[1]- آفاق الدولة المدنية بعد الانتفاضات العربية، مرجع سابق، ص 12.

[2]- علي مصباح الوحيشي، **دراسة نظرية في التحول الديمقراطي**، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، جامعة الزاوية-ليبيا، المجلد الأول، العدد الثاني، أكتوبر، 2015، ص49.

[3]- نبيل كريبش، آفاق التحول الديمقراطي العربي في ظل الموجة الرابعة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31، يونيو 2009، المجلد أ، ص 232.

فالحديث عن الدولة المدنية لايستقيم دون الحديث عن الديمقراطية التشاركية؛ القائمة على مشاركة المواطنين في تدبير الشأن العام من خلال الجمعيات، بما يؤدي إلى تجميع الطاقات وتبادل الآراء للوصول إلى الآليات المناسبة للتكفل بانشغالاتهم، وتضمينها في مطالب تتكفل هذه التنظيمات بتبليغها للجهات الرسمية، لتجسيدها في مشاريعها ومخططاتها التنموية، مما يجعل هذه المخططات انعكاساً لمقترحات المواطنين ورغباتهم وتحظى بقبولهم.[1] فهذا النوع من المشاركة الديمقراطية يجعل لأصوات المواطنين صدى حقيقي وفاعل داخل مؤسسات الدولة العامة والمنتخبة، ويسهم في قيادة التحول نحو الديمقراطية التشاركية التي أصبح معولاً عليها كثيراً في الوقت الحاضر، وحتى في بلدان الديمقراطيات الغربية من أجل المساهمة في العملية التنموية.

ويمكن تعريف الديمقراطية التشاركية بأنها: " مجموعة من الإجراءات والوسائل والآليات التي تتيح للمواطنين الانخراط المباشر في تيسير الشؤون العامة"[2].

فالواقع الاجتماعي والسياسي الليبي اليوم يدعو إلى الأخذ بهذا النوع من الديمقراطية؛ القائمة على مبدأ الحوار والتفاعل والتواصل والمسآلة، والتداول والنقاش غير المقيد بالخطوط الحمراء في الشأن العام؛ لأن هدف الديمقراطية التشاركية هو دفع المواطن إلى المشاركة والتفاعل مع أخيه المواطن أولاً، ومع مُدبّري الشأن العام بشكل لايقف عند مسألة منح أصواتهم لمن يُمثلهم على غرار مايجري في الديمقراطية الثمثيلية؛ التي ينتهي دور المواطن فيها لحظة التصويت في الانتخابات لتنقطع صلتهم بالمنتخبين في انتظار الدورة الانتخابية القادمة. بتعبير أخر، ليس غاية الديمقراطية التشاركية تجاوز الديمقراطية التمثيلية؛ بل تكميلها وتجويدها وتحسينها[3].

وبالتالي تُعد الديمقراطية التشاركية — اليوم – ركيزة من ركائز الدولة المدنية العصرية، وهذا يدعونا إلى ضرورة التأكيد على أن يأخذ الدستور الليبي المرتقب ولادته قريباً بعين الاعتبار هذه المسألة أو الركيزة الهامة لقيام الدولة المدنية المنشودة في صلب نصوصه، وذلك من خلال التأكيد على مسؤولية السلطات العامة على إفراد مساحات وحيز هام لفتح المجال أمام المواطنين للمساهمة في اتخاذ القرارات العامة خصوصاً المصيرية منها، مع التنصيص على الضمانات اللاّزمة لكي تكون هذه المشاركة فعالة، وليست مجرد نصوص جوفاء تلتف عليها السلطات متى شاءت وكيفما شاءت، والحد من ظاهرة الخطابات الرنانة والجوفاء للقائمين على الشأن العام.

فالعالم يشهد في هذه الألفية تطورات غير مسبوقة وخصوصاً على صعيد حقوق الانسان، وعلى الشعوب العربية المنتفضة أن تواجه الرهانات الكبرى لهذا التطور، وأن تثبت نفسها على الصعيد الديمقراطي بصفتها صاحبة القرار الأول والأخير في كل مايتعلق بحاضرها ومستقبلها، والليبين ليسوا استثناء من ذلك؛ فالتأكيد على دورهم

---

[1]- أسامة الخديري، **الديمقراطية التشاركية بالمغرب**، مقال منشور على موقع مغرب القانون، 11 أغسطس 2019. متاح على شبكة المعلومات الدولية على الموقع :

https://www.maroclaw.com/

[2] – ينظر في هذا التعريف:

- *Sandrine RUI, « Démocratie participative », in CASILLO I. avec BARBIER R., BLONDIAUX L., CHATEAURAYNAUD F., FOURNIAU J-M., LEFEBVRE R., NEVEU C. et SALLES D. (dir.), Dictionnaire critique et interdisciplinaire de la participation, Paris, GIS Démocratie et Participation, 2013, ISSN : 2268-5863. URL : http://www.dicopart.fr/fr/dico/democratie-participative.*

[3] – أسامة الخديري، مرجع سبق ذكره.

الهام في عملية التحول الديمقراطي، وممارسة حق المواطنة كرافد من روافد الدولة المدنية المرتقبة يجب أن تكون على قائمة أولويات صانعي الدستور المرتقب.

ثانياً: المواطنة أساس منح وفرض الحقوق والواجبات في الدولة المدنية

تُعد المواطنة من أهم ركائز قيام الدولة المدنية الحديثة، دولة ترعى وتقدس حقوق المواطن – قبل كل اعتبار – كإنسان خلقه الله وكرمه على سائر المخلوقات، وسخر له مافي الكون لينعم بحياة سعيدة. فالناظر إلى النظام السياسي في ليبيا قبل ثورة 2011 يرى بوضوح كيف سعى النظام حينذاك إلى إيجاد وترسيخ مؤسسات تحقق تسلطه وتعمل على حمايته وليس خدمة المواطن وحمايته، وبالتالي عملت تلك المؤسسات الأمنية والأيدلوجية (حركة اللجان الثورية وغيرها) على تدمير فكرة المواطنة لدى الليبيين، واتكأ النظام على النزعة القبلية والجهوية لتعزيز نفوذه وضمان ديمومته واستمراره.

فالواقع الليبي اليوم مع تصدع مؤسسات الدولة وتحولها إلى شبه اقطاعيات لمن يسيطر ويملك القوة والنفوذ، ومع طغيان الجهويات ماهو إلاّ نذير بظهور دويلات مُتشردمة تُقسم الكيان الليبي وتشتته، دويلات مدعومة من قبل عواصم إقليمية ودولية ليس لها هم إلاّ أخذ حصتها من الكعكة (النفط والثرواث) الليبية، ولنا في الحالة اليمنية خير عبره. وهذا نرجعه في المقام الأول إلى غياب مفهوم المواطنة في الثقافة السياسية لدى المواطن الليبي، الذي غُيب عمداً وبشكل مُمنهج ولعقود عن تشرّب مثل هذه المفاهيم التي تدفع به في نهاية المطاف نحو دولة القانون والمؤسسات.

فالمواطنة بشكل بسيط هي " إنتماء الإنسان إلى الدولة التي ولد بها وخضوعه للقوانين الصادرة عنها، وتمتعه بشكل متساوي مع بقية المواطنين بمجموعة من الحقوق والتزامه بأداء مجموعة من الواجبات تجاهها"[1]. فالمواطنة علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة. وهي تدل ضمناً على درجة من الحرية مع مايصاحبها من مسؤوليات، وهي تمنح المواطن حقوقاً سياسية مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة[2]. إذاً فهي نظام يهدف إلى الإحساس بالانتماء إلى الدولة، وتجاوز الانتماءات القبلية والعرقية والدينية واللغوية. وهنا تكمن أهمية المواطنة كأساس ومقوم من مقومات بناء الدولة المدنية. وهو مانفتقر إليه في بلداننا العربية، ونأمل أن يرى النور قريباً أو بالأحرى أن تتم إعادة إحياء هذا النظام – لأنه في الواقع قيمة أو مبدأ راسخ في شريعتنا الغراء التي لم نحسن تطبيقها – بعد ثوراث الشعوب العربية في 2011. ويُرجع الكثير من الدارسين لتاريخ المجتمع البشري ظهور فكرة المواطنة كمفهوم اجتماعي إلى أواسط الحضارة اليونانية، والتي اعتبرت المواطنة كمقياس أو معيار لاصدار التشريعات والقوانين الدستورية المنظمة للحياة الاجتماعية في مدينة أثينا، وهي من قبيل المساواة في الإنسانية والمساواة أمام القانون[3].

---

[1] -مكتب التوجيه المجتمعي، نشرة فصلية تصدر عن مكتب التوجيه المجتمعي بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دولة الكويت، 2010، ص1.

[2] المرجع السابق.

[3] – أبوالفتوح بوهريرة، مصطفى محجوبي، **فكرة المواطنة بين الممارسة المدنية وترسيخ المباديء الاجتماعية : قراءة في الإشكاليات والمعوقات**، مقال متاح على شبكة المعلومات الدولية على الموقع : www.univ-eloued.dz

ويمكن القول: أن المواطنة هي ثقافة وممارسة معاً، فبناء دولة مدنية عصرية يحتاج في المقام الأول إلى سواعد أبناء الوطن الواحد من خلال الالتزام بالواجبات والتفاعل البناء فيما بينهم في مختلف الفضاءات: السياسية والاجتماعية والثقافية... بما يُعزوز مقومات المجتمع ويساعد على تحقيق العدالة والمساواة فيما بينهم للوصول إلى مستوى حياة أفضل وتحقيق كل متطاباتهم[1].

من هنا، فإن الحديث عن الدولة المدنية في ليبيا في ظل الوضع الراهن وخصوصاً الحالة المجتمعية التي لازالت رغم مرور تسع سنوات على ثورة السابع عشر من فبراير مُكبلة بثقافة النظام السابق؛ أمر يدعو إلى الاستغراب وخصوصاً في ظل الانفتاح الإعلامي على العالم ومايدور فيه من أحداث مشابهة في بقاع كثيرة من العالم تطالب بالديمقراطية والدولة المدنية.

لذا لانتصور– في ظل هذا الوضع – قيام دولة مدنية مالم تكن هناك رغبة حقيقية لدى الليبين في إقامة دولة مؤسسة على شرعية دستورية وسياسية، وقادرة على احتضان الجميع على قاعدة لاغالب ولامغلوب، والوطن باق والأشخاص زائلون، دولة تكفل للأفراد مواطنتهم سواء في وجهها الحقوقي القانوني(الحقوق والحريات)، أو على صعيد المشاركة السياسية التي تسمح لهم بتقرير مصيرهم بطواعية واقتناع، وتجعل منهم كائنات سياسية مندمجة في المعمار الاجتماعي والسياسي العام، ومساهمة بفاعلية في التفكير في الشأن العام، والاجتهاد في حل اشكالياته[2].

فالمواطنة كمقوم من مقومات الدولة المدنية ليست غاية في ذاتها؛ وإنّما المسعى أن تكون هذه المواطنة قادرة على المساهمة في انجاز وتحقيق الانتقال الديمقراطي المنشود، وقيام الدولة المدنية، وذلك لن يكون إلاّ من خلال مواطنة واعية ومسؤولة تدفع الفرد للقيام بماعليه بحب وطيب خاطر، وهي درجة من درجات المواطنة دونها جهد وعمل كبيرين.

نخلص إلى القول: أنه بالرغم من أهمية عنصر المواطنة كركيزة حتمية لبناء أي دولة مدنية في دول الربيع العربي اليوم بما فيها ليبيا، يظل حلم الدولة المدنية بعيد المنال في غياب مجتمع مدني فاعل ومنخرط إيجابياً في الشأن العام.

ثالثاً: الدولة المدنية تستلزم وجود مجتمع مدني فاعل ومؤثر في الشأن العام

يتطلب الانتقال من اللاّدولة أو شبه الدولة في مجتمعات مابعد الربيع العربي إلى الدولة المدنية الحديثة كخطوة لازمة وضرورية؛ إرساء ثقافة السلام ونبذ ثقافة العنف وأخذ الحقوق خارج إطار القانون والمؤسسات المعنية، وهذه اللّازمة لايمكن للمؤسسات الحكومية وحدها القيام بها دون وجود ومساعدة مجتمع مدني فاعل يطّلع بدوره في هذا الشأن في مجتمع مثقل بالأزمات بل وطاعن في التأزم.

---

[1] حنان مراد، **مكانة المواطن والمواطنة في المدن – دراسة استشرافيه، حالة الدراسة: مدينة بسكرة– أنموذجاً**. رسالة دكتوارة، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر، 2017، ص 6.

[2] المواطنة في المغرب العربي، مجموعة الخبراء المغاربيين، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، عدد 9، نوفمبر 2012، ص 2. (متاح على شبكة المعلومات الدولية).

فالمجتمع المدني –كما يرى البعض– هو من العبارات والمصطلحات التي اكتسحت الخطاب السياسي في معظم دول العالم في السنوات الأخيرة، فانتقلت من مجرد مفهوم فلسفي إلى قيمة سياسية، لابل عنصراً من عناصر الأيديولوجية السياسية. ويتابع ذات الاتجاه، أنه بالرغم من البساطة التي تظهر على هذا المصطلح بأن معناه واضح؛ إلاّ أنه يحتوي على الكثير من الالتباسات، حيث لانجد له تعريفاً متفقاً عليه من جميع الأطراف[1].

تاريخياً: يمكن إرجاع ظهور المجتمع المدني إلى أواخر القرن العشرين بسبب التحولات التي طالت أغلب المجالات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية في أغلب بلدان العالم. حيث قُصد به عند ظهوره بأنّه: " مجموعة من الجماعات، والمؤسسات، والمنظمات غير الحكومية، أو غير الرسمية، أو الأهلية، أو الهيئات فهو المجتمع المتمدن، وهو نقيض المجتمع التقليدي ويتكون من مؤسسات إدارية يُنشئها الناس فيما بينهم لتنظيم حياتهم الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية".[2]

وبالنظر إلى طبيعة الثقافة السياسية السائدة في ليبيا خلال حكم القذافي وحتى بعد سقوط نظامه، وغياب فكرة المؤسساتية وحداثة تكوين الأحزاب بعد ثورة السابع عشر من فبراير، فإن وجود مجتمع مدني فاعل اليوم يُعد وفق البعض شرطاً ضرورياً في الدمقرطة في إشارة إلى ما أثبتته التجربة العالمية في أمريكا اللاتينية مثلاً؛[3] وبالتالي عند الحديث عن ليبيا فإن شخصنة السياسة واختزال الدولة في شخص القذافي أو من خلال السعي إلى إعادة إنتاج طاغية جديد من زعماء القبائل أو من قادة الثورة العسكريين أو المدنيين، كل هذا لا يدعم الديمقراطية أو المساهمة في بناء دولة مدنية، وفي الوقت الذي يجب فيه السير نحو دعم مؤسسات المجتمع المدني والانتقال بها من حالة الضعف بسبب ضعف فكرة الدولة إلى حالة المبادرة والمساهمة الفاعلة في الشأن العام.[4]

الجدير بالذكر، أن المجتمع المدني في ليبيا عانى كثير من هيمنة الدولة وتسلطها خلال حقبة النظام الملكي، وكذلك إبان دكتاتورية القذافي؛ فقد حظر هذا الأخير الأحزاب السياسية منذ عام 1972، واعتبر تكوينها جريمة عقوبتها الإعدام، وأن من تحزب خان كما تقول أحد مقولاته الثورية، أمّا النقابات والروابط المهنية الجماعية فكان لزاماً عليها الالتزام بالسياسة العامة للدولة التي تملك وحدها حق إنشاء أو حل هذه التنظيمات.

لذلك لم يكن لمنظمات المجتمع المدني أي فضاء أو مساحة تعمل فيها بحرية تامة عن الدولة، بل كانت جزءًا من آليات النظام السياسي لتوجيه والسيطرة على الرأي العام الداخلي!

وبالتالي فإن غياب المكون الاجتماعي الهام في عملية التحول الديمقراطي يجعل من هذه العملية أكثر عرضة للفشل في تحقيق أي مستوى واعد من الديمقراطية.[5]

وبالرغم من وجود تاريخ من التضييق وتوجيه وتسييس المجتمع المدني في ليبيا خلال هذه الحقبة؛ إلا أن المتابع للشأن المحلي الليبي اليوم يلحظ تنامي عملية ولادة منظمات المجتمع المدني في كلّ المدن الليبية، وتتمحور أغلب

---

[1]- طارق زياد أبوهزيم، **المجتمع المدني وبناء الدولة المدنية الديمقراطية: مقاربة سياسية**، مجلة المعارف، المجلد 23، العدد 1 – أ، 2017، ص 193.

[2]- المرجع نفسه.

[3]- المرجع نفسه.

[4]- المرجع نفسه.

[5]- المرجع نفسه، ص 161.

اهتماماتها على قضايا وانشغالات حقوقية أو نسائية أو إنسانية الطابع. كما تحفل مواقع التواصل الاجتماعي المعروفة بأعداد متنامية من المجموعات والشبكات (كالمنظمة الليبية للقضاة)، مع غياب واضح لأي دور للدولة في ولادة هذه المنظمات، وهو مايعتبره البعض –أن هذه الظاهر– أمراً ذي صلة بما يجري أكثر من كونها تعبيراً عن ظاهرة متأصلة في الثقافة الداعمة للمجتمع المدني، فضلاً على اسطباغ هذه التكوينات الناشئة بالطابع الجهوي أو المحلي، ممّا أدي بعدد من هذه التنظيمات المدنية بأن تظهر وتختفي سريعا كفقاعات.[1]

أمّا تشريعياً فنلحظ صدور جملة من التشريعات المنظمة للمجتمع المدني ومؤسساته، كالقرار رقم 1 لسنة 2016 لمجلس إدارة مفوضية المجتمع المدني بشأن اعتماد اللائحة التنظيمية للمنظمات المدنية، والقرار رقم 2 من ذات الجهة بشأن اعتماد اللائحة التنظيمية لعمل المنظمات الأجنبية في ليبيا.[2]

الجدير بالإشارة هنا، أنّه بالرغم من كل هذه الجهود التشريعية الهامة لتأطير المجتمع المدني في ليبيا قانونياً بعد ثورة فبراير؛ إلاّ أنه يجب الحذر من تسييس المجتمع المدني وتحزبه، ممّا يجعله غير قادر على منافسة منظمات وكيانات تتسلح بالموارد المادية وبالشرعية الثورية(الأحزاب). وهذا الوضع أو الحال ليس خاص بالمجتمع المدني في ليبيا على وجه الخصوص؛ بل أن المجتمع المدني العربي يعاني بحكم طبيعته الاجتماعية والثقافية من تداخلاً مع المكون القبلي والجهوي، دون إغفال دور النزاعات الأبوية والتسلطية والزبونية والفساد. كذلك يمكننا أن نضيف إلى هذا؛ أن المجتمع المدني في غالب الأحيان يحمل مزايا أو عيوب أو سلبيات النظام الذي نشأ فيه، وهذا مايجعل المجتمع المدني الوليد في ليبيا بعد الثورة يُعاني من أثار وسلبيات النظام الدكتاتوري الذي أسقطته ثورة فبراير، معاناة تحديداً في الافتقار إلى القيم والثقافة الديمقراطية. وهي عقبات في طريق الانتقال الديمقراطي؛ كونها تقلل أو تحد من فاعلية المجتمع ودوره في التحول المنشود.

وإنطلاقاً من واقع المجتمع الليبي (كمجتمع قبلي) فإن وجود مجتمع مدني فاعل يتطلب في تقديرنا ضرورة القيام قبل ذلك بثورة ثقافية على بعض الموروثات الثقافية، ثورة تهدف إلى " إعادة بناء العقل، على شاكلة إعادة بناء الإنسان وتجديد آليات إنتاجه الفكري والتفكيري، وجعله مقتنعاً بحق الأخر في الحياة والثروة وقابلاً لمبدأ تقاسم العيش مع الأخرين ومغادرة العقلية الإقصائية الأستحواذية، والذهاب إلى الأخر قصد محاورته ومحاججته والتوافق معه في مسائل الرّاهن والمستقبل... يمكن أن نسمي هذه الثورة بثورة العقل المدني؛ فهو عقل لايقاطع الدين ولايتمسك بعلمانية حاسمة ولايصادم القيم الأخلاقية الراقية، ولكن يُؤسس لتجديد فكري وحضاري شاملين... فالمدنية هي أساس التنوع، وهي أيضاً تكريس روح الاختلاف، وهي شرط من شروط بناء الدولة والمجتمع"؛[3] فالدولة المدنية هي دولة مواطنة عمادُها مجتمع مدني فاعل، تسعى من خلاله إلى السهر ورعاية حقوق

---

[1]- المرجع نفسه.

[2]- محمد عمران، **تشريعات المجتمع المدني في ليبيا: تاريخ من التضييق، حاضر مرتبك، ومستقبل مجهول**، المفكرة القانونية، متاح على شبكة المعلومات الدولية على الموقع التالي:

https://legal-agenda.com/article.php?id=1752

[3]- المنصف ونّاس، **ليبيا التي رأيت ليبيا التي أرى– محنة بلد، ط1**، تونس، الدار المتوسطية للنشر، 2018، ص 275.

كل من يتواجد على أراضيها دون اقصاء أو تمييز بين مواطن وغير مواطن باعتبارها دولة ترعى وتكفل وتصون حقوق الانسان.

رابعاً: الدولة المدنية دولة ترعى وتحفظ حقوق الإنسان

تقوم الدولة المدنية – بالإضافة إلى ماسبق الحديث عنه من أُسس ومقومات– كذلك على السلام والتسامح وقبول الأخر، والمساواة في الحقوق والواجبات، بحيث تضمن لكل أفرادها ذات الحقوق والواجبات متى ماتساوت مراكزهم القانونية، وتؤمن لهم الحريات العامة وخاصةً حرية التعبير. فالدولة المدنية في عالم اليوم أصبحت تقوم على أسس وثوابت ثابتة في عرف كل الدول الحديثة، وعلى رأسها المواثيق الدولية التي أقرتها الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مختلف قارات العالم.

فالمطالعة السريعة لبنود هذه المواثيق تكشف عن اتجاه ورغبة من واضعيها في الإعلاء من مكانة الإنسان كإنسان حر أولاً، وتضع أسس وثوابت تؤسس لدولة الحق والقانون والحرية والسلام والأمن. فبناء دولة مدنية حديثة يحتاج إلى أن تفهم وتعي جيداً كل دولة في طور الانتقال الديمقراطي أن المسؤولية الأولى لها هي احترام حقوق مواطنيها ورعاياها وضمانها ورعايتها، وتعزيزها، وتطويرها، وأن النهوض بها هي مسؤولية وطنية مقدسة تقع بالدرجة الأولى على عاتق أجهزتها مجتمعة في إطار احترام أدمية الأنسان وكرامته واحترام التزاماتها الدولية؛[1] وهذا يتطلب ضرورة وجود عقد اجتماعي أو سياسي حديث، عقد يؤسس للشرعية المؤسسية المنبثقة من القبول أو الرضى المجتمعي للسلطات الجديدة، وهذا يقتضي بطبيعة الحال أن تتحول النظرة إلى الفرد أو المواطن من مجرد كونه رقماً مجهولاً في المعادلة الاجتماعية خصوصاً في مجتمعاتنا العربية القبلية إلى كونه مواطناً ذا حقوق، ومُشاركاً فاعلاً في المجال السياسي، وأن المواطن وفق هذا التصور هو إنسان واعٍ وحر وفاعل ومسؤول.

وفقاً لهذا التصور تتأسس الدولة المدنية، دولة الحق والقانون، دولة تضع القوانين والتشريعات بغرض تيسير التمتع بالحقوق، وليس بغرض تعسيرها وتكريه المواطن في المنظومة القانونية والحقوقية في الدولة؛ فالقانون يأتي اقتضاءً لتيسير التمتع بالحق في التعبير والتنظيم والعيش الكريم، والكرامة الإنسانية، والاجتماع والاختيار الحر والمعارضة، وليس لسلبها وتجريد المواطنين من أبسط الحقوق والحريات، كحرية التعبير والكلام في الشأن العام.

فهذا التصور يجد سنده في أن حقوق الإنسان تعتبر أكبر تراث إنساني مشترك للأنسانية، جاء مع ظهور الديانات السماوية الثلاث (الإسلام، المسيحية واليهودية)، وأيضاً جاء هذا الثرات الإنساني لحقوق الانسان كنتيجة طبيعية لظهور مباديء الفلسفات والتطور الفكري للإنسان، والرقي في مختلف مناحي الحياة: الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية ...[2]

عليه، فالحفاظ على هذه الحقوق ورعايتها وتعزيزها تُشكل الهدف الأسمى من كل التنظيمات والكيانات الأقليمية والدولية المعنية في هذا الشأن، وبالتالي يقع على كاهل الدولة أن تسن النصوص والتشريعات اللاّزمة

---

[1]- نادية حسن عبد الله، **نحو استراتيجية وطنية للدولة المدنية: القانون وحقوق الانسان– المفاهيم– 2**، مقال منشور على موقع الحوار المتمدن على الشبكة الدولية، العدد 3530-2011.

[2]- انجي توفيق، **دولة القانون وحقوق الإنسان**، مقال متاح على موقع الحوار المتمدن، العدد 2579، 8-3-2009.

لخدمة ورعاية وصون وتعزيز هذه الحقوق، بل لايعتبر هذا كافياً؛ إذ يقع على الدول بالإضافة لذلك أن تهتم بتربية الأفراد على احترام حقوق الانسان؛ كونها اللبنة الأساس في بناء أي دولة ديمقراطية مدنية، حيث لاتوجد حقوق إنسان لاتوجد دولة مدنية والعكس صحيح. وهذا بدوره ما يجعله يُشكل ركيزة أو مقوم من المقومات الأساسية لقيام الدولة المدنية التي يتطلع لها الليبيون منذُ إعلان ثورتهم على منظومة القهر والفساد والاستبداد عام 2011.

- **خاتمة**

لقد أصبح الحديث عن الدولة المدنية في زمن الثوراث والتحولات التي تشهدها منطقتنا العربية منذُ العام 2011 يتعدى الإطار النظري؛ حيث نلحظ وبشكل جليّ إرادة صانعي هذه الثورات – بدءًا من تونس ومصر وليبيا واليمن وصولاً إلى ثورة لبنان والعراق – في الإصرار على الانتقال – بعد هذه السنوات العجاف – من الحرمان والتسلط والاستبداد والقهر السياسي إلى نظام أو نُظم أكثر انفتاحاً وديمقراطية تقوم على مدنية الدولة والتداول السلمي للسلطة. فهناك إجماع مبدئي بين هذه الثورات على رفض الدولة البوليسية الأمنية المتسلطة، والدولة التي تتعامل مع المصالح العامة كأنّها ملك خاص للطواغيت والحُكّام، ورفض أيضاً للدولة التي لاتعترف بالتنوع، وتلك التي تدّعي أن دفاعها عن الكرامة والسيادة الوطنية يعفيها من احترام وصون حقوق وكرامة مواطنيها.

شبه الاجماع هذا على مفهوم أو جوهر الدولة المدنية المنشودة أمامه رحلة من النضال والكفاح والصبر حتى يتحقق واقعاً ملموساً لهذه الشعوب المقهورة والمغلوب على أمرها لعقود طويلة، فتركة تلك الأنظمة ثقيلة وليس أقلها على المستوى الثقافي والفكري للمواطن العربي. فبعد نجاح بعض تلك الثورات في تحقيق الخطوات الأولى نحو الانتقال السلمي للسلطة ونحو نظام ديمقراطي كما هو الحال بالنسبة للثورة الليبية بين العامين 2011-2014؛ نجد أن ما تحقق من نجاحات يجابه وبقوة واستماته من بعض الأنظمة الاستبدادية الشمولية في المنطقة؛ للحيلولة دون نجاح واكتمال تلك المساعي والجهود نحو التحول الديمقراطي في تلك البلدان، والعودة بها إلى المربع الأول مربع الاستبداد والدولة الأمنية البوليسية.

لكن بالرغم من ذلك كله، يستطع المرء القول: أن ماتحقق في ليبيا بعد سقوط نظام القذافي إلى الآن هو إيجابي بكل المقاييس ويُبشر بغد أفضل لليبيا، على الرغم من أحداث العنف والاعتداء على الحكومة الشرعية –المعترف بها من قبل المجتمع الدولي وإن كان لنا عليها بعض المآخذ – وبتواطؤ إقليمي ودولي لإعادة إنتاج دكتاتورية جديدة تؤمن لهذه الدول مصالحها الاقتصادية في ليبيا، وتقضي على حلم الدولة المدنية التي إن قامت فسوف تُهدد مصالحها، وفي تجاهل تام لكل ماتتشدق به تلك الدول – التي تزعُم بأنّها كُبرى– من حريات وحقوق إنسان، فمصالحها الاقتصادية أولاً وقبل كل شيء، وقد كشفت لنا جائحة كورنا الوجه الخفي لما تتشدق به تلك الدول حتى فيما بينها على الصعيد الإنساني.

لقد أدرك الليبيون جيداً أن البناء والتنمية والازدهار و الاستقرار واللحاق بركب الدولة المتقدمة يمر عبر طريق السلام لا الحرب، فهناك اليوم وعي مجتمعي لدى الغالبية بأن تماسك المجتمع وازدهاره وتطوره لن يتم بدون

ترسيخ مفاهيم السلام وقيم التسامح، لن يتم بدون نظام سياسي ديمقراطي تعددي ومواطنة، و مجتمع مدني فاعل غير مُسيس، وأخيراً أن تتولى الدولة عبر القنوات الرسمية المعنية رعاية وحماية حقوق المواطنين والأجانب مقيمين أو لاجئين وفق مباديء حقوق الانسان التي نستمدها من شريعتنا الغراء قبل المواثيق والأعراف الدولية. فالدولة المدنية الديمقراطية في تقديرنا لم تعد خيار بالنسبة لليبيين إن هم أرادو العيش بكرامة وحرية؛ بل هي ضرورية سياسية واجتماعية لتقدم وتطور وازدهار المجتمع، واللحاق بركب التقدم والصناعات والتكنولوجيا...

- **قائمة المراجع**
- **المراجع باللغة العربية**

أولاً: القواميس والموسوعات

- الجواهري إسماعيل، **تاج اللغة وصحاح العربية**، القاهرة، دار الحديث، 2009.
- المعجم الوسيط، ط4، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 2004.
- الكيالي عبد الوهاب، **موسوعة السياسة**، ج2، لبنان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- محمد بن مكرم ابن منظور، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، 1414 هـ، مجلد11.

ثانياً: الكتب

- الحامد أبو بلال عبد الله، **ثلاثية المجتمع المدني عن سر نجاح الغرب وإخفاقاتنا**، ط1، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2014.
- الأنصاري أحمد بوعشرين، **مفهوم الدولة المدنية في الفكر الغربي والاسلامي**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أبريل، 2014.
- ونّاس المنصف، **ليبيا التي رأيت ليبيا التي أرى– محنة بلد، ط1**، تونس، الدار المتوسطية للنشر، 2018.
- برنارد لويس، **لغة السياسة في الإسلام**، ترجمة إبراهيم شتا، ط1،1993، دار قرطبة.
- بدوي ثروت، **النظم السياسية**، القاهرة، دار النهضة العربية، 1989.
- العريمي راشد، **تحديات الدولة المدنية في العالم العربي والإسلامي، ط1**، الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2017.
- إبراهيم سعد الدين، **المجتمع والدولة في الوطن العربي، ط1**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1988.
- فراشري شمس الدين سامي، **المدنية الإسلامية ورسالة همّة الهمام في نشر الإسلام**، تر: محمد الأرناؤوط، القاهرة، دار الكتاب المصري، بيروت، دار الكتاب اللبناني،2012.
- ماجد إبراهيم الزميع، **الدولة المدنية بين الاتجاه العقلي الإسلامي المعاصر والاتجاه العلماني: دراسة عقدية**، ط1، القاهرة، دار الهدي النبوي للتوزيع والنشر، 2013.
- محمد محمد أبو عجور، **الدولة المدنية التي نريد، ط2**، المنصورة، دار الكلمة للنشر والتوزيع، 2012.

ثانياً: الرسائل الجامعية

- حنان مراد، **مكانة المواطن والمواطنة في المدن – دراسة استشرافيه، حالة الدراسة: مدينة بسكرة– أنموذجاً**. رسالة دكتوراه، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر،2017.

ثالثاً: المقالات

- بوهريرة أبو الفتوح ، ومحجوبي مصطفى، **فكرة المواطنة بين الممارسة المدنية وترسيخ المبادئ الاجتماعية: قراءة في الإشكاليات والمعوقات**، مقال متاح على شبكة المعلومات الدولية على الموقع التالي :

www.univ-eloued.dz

- **أسس بناء الدولة المدنية الحديثة**، سلسلة كتيبات الحوار الوطني، مؤتمر الحوار الوطني الشامل، بدون طبعة أو سنة طبع، متاح على شبكة المعلومات الدولية على الموقع التالي:

http://www.ndc.ye/ndcdoc/book_one.pdf

- السعدي أحمد محمد، **الدولة المدنية وموقف الإسلام منها**، مقال متاح على شبكة المعلومات الدولية على الموقع التالي:

https://www.google.fr/

- أسامة الخديري، **الديمقراطية التشاركية بالمغرب**، مقال منشور على موقع مغرب القانون، 11 أغسطس 2019. متاح على شبكة المعلومات الدولية على الموقع التالي:

https://www.droitetentreprise.com/?p=17419

- **آفاق الدولة المدنية بعد الانتفاضات العربية**، معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، بيروت، 2013، متاح على شبكة المعلومات الدولية، ص 8.

- توفيق انجي، **دولة القانون وحقوق الإنسان**، مقال متاح على موقع الحوار المتمدن، العدد 2579، 8-3-2009

- مجموعة الخبراء المغاربيين، **المواطنة في المغرب العربي**، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، عدد 9، نوفمبر 2012، ص 2. (متاح على شبكة المعلومات الدولية على الموقع التالي:

http://www.cemi-tunis.org/medias/files/bulletin-cemi-09.pdf

- الوحيشي علي مصباح، **دراسة نظرية في التحول الديمقراطي**، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، جامعة الزاوية–ليبيا، المجلد الأول، العدد الثاني، أكتوبر، 2015، ص49.

- عبد الله نادية حسن، **نحو استراتيجية وطنية للدولة المدنية: القانون وحقوق الانسان– المفاهيم– 2**، مقال منشور على موقع الحوار المتمدن على الشبكة الدولية، العدد 3530-2011.

- كريبش نبيل، **آفاق التحول الديمقراطي العربي في ظل الموجة الرابعة**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31، يونيو، المجلد أ، 2009، ص 232.

- **رابعاً: المنشورات والدوريات**

- مكتب التوجيه المجتمعي، نشرة فصلية تصدر عن مكتب التوجيه المجتمعي بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دولة الكويت، 2010.

- أبو هزيم طارق زياد، **المجتمع المدني وبناء الدولة المدنية الديمقراطية: مقاربة سياسية**، مجلة المعارف، المجلد 23، العدد 1 – أ، 2017.

- **رابعاً: المواقع الالكترونية**

- المفكرة القانونية، متاح على شبكة المعلومات الدولية على الموقع التالي:

https://www.legal-agenda.com/

- موقع الحوار المتمدن على الشبكة المعلومات الدولية على الموقع التالي:

- *http://www.ahewar.org/debat/nr.asp*
- *http://www.cemi-tunis.org/medias/files/bulletin-cemi-09.pdf*
- *https://www.droitetentreprise.com/?p=17419*
- *https://www.google.fr/*
- *http://www.ndc.ye/ndcdoc/book_one.pdf*
- *www.univ-eloued.dz*

- **المراجع الأجنبية**

- **القواميس اللغوية**

- *Le Dictionnaire du vocabulaire juridique de l'étudiant en licence de droit, Litec, 2009, Paris.*
- *Le Robert illustré 2018, nouvelle édition millésime, 2018, Paris.*
- *Dictionnaire Larousse, sur le site : https://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/civil/16268?q=civil#16133*
- *Sandrine RUI, « Démocratie participative », in CASILLO I. avec BARBIER R., BLONDIAUX L., CHATEAURAYNAUD F., FOURNIAU J-M., LEFEBVRE R., NEVEU C. et SALLES D. (dir.), Dictionnaire critique et interdisciplinaire de la participation, Paris, GIS Démocratie et Participation, 2013, ISSN : 2268-5863. URL : http://www.dicopart.fr/fr/dico/democratie-participative*